



هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
KUWAIT DIRECT INVESTMENT PROMOTION AUTHORITY

التقرير السنوي الأول

هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

2015









حضرة صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت



سمو الشيخ
جابر مبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء

المحتويات

09	مجلس ادارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
13	كلمة رئيس مجلس إدارة الهيئة
17	كلمة مدير عام الهيئة

الجزء الأول

هيئة تشجيع الاستثمار المباشر: الرؤية والمهمة والتوجهات

25	الرؤية
25	المهمة
25	القيم
25	التوجهات الاستراتيجية
26	التأسيس
26	المهام

الجزء الثاني

انجازات هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الفترة من 2015/1/1 إلى 2016/3/31

الفصل الأول - مجلس الادارة

29	مجلس الإدارة
----	--------------

الفصل الثاني - التقرير الاحصائي

37	1- اجمالي حجم الاستثمارات الواردة
38	2- حجم الاستثمارات الحاصلة على ترخيص استثماري والموافق عليها
39	3- حجم الاستثمارات غير الموافق عليها
40	4- الأثر الاقتصادي

الفصل الثالث - العمليات الاستثمارية

43	1- الأنشطة المستثناة
44	2- خدمة المستثمرين

- 45 -3- اجراءات الترخيص والتعاون مع جهات الاختصاص
- 47 -4- آلية ربط الاعفاء الضريبي بالأداء
- 49 -5- مشروع دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء المناطق الاقتصادية الكويتية
- 50 -6- برنامج العمليات المقابلة «الافست»

الفصل الرابع - الأنشطة الترويجية

- 53 -1- ملتقى الاستثمار الاول
- 54 -2- توقيع مذكرة تفاهم
- 54 -3- لقاءات
- 55 -4- حملات ترويجية خارجية
- 57 -5- عروض تعريفية وفعاليات
- 58 -6- حضور فعاليات
- 59 -7- حضور اجتماعات
- 59 -8- استقبال وفود
- 60 -9- مؤسسات اعلامية
- 60 -10- فيلم ترويجي
- 61 -11- الموقع الشبكي والاعلام الاجتماعي
- 62 -12- مطبوعات واعلانات

الفصل الخامس - أنشطة تحسين بيئة الاعمال

- 65 -1- تحسين بيئة الاعمال
- 66 -2- تعزيز التنافسية

الفصل السادس - الأنشطة المساندة

- 71 -1- تنمية الموارد البشرية
- 72 -2- اتفاقيات دولية وشؤون قانونية
- 73 -3- نظم المعلومات
- 74 -4- الشؤون المالية والادارية

مجلس ادارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر





د. يوسف محمد العلي
رئيس مجلس إدارة هيئة تشجيع الإستثمار المباشر
وزير التجارة والصناعة



عادل محمد الرومي
عضو مجلس إدارة
هيئة تشجيع الإستثمار المباشر



مناف عبد العزيز الهاجري
عضو مجلس إدارة
هيئة تشجيع الإستثمار المباشر



وفاء أحمد القطامي
نائب رئيس مجلس إدارة
هيئة تشجيع الإستثمار المباشر



وسام جاسم العثمان
عضو مجلس إدارة
هيئة تشجيع الإستثمار المباشر



فهاد سحاب المطيري
عضو مجلس إدارة
هيئة تشجيع الإستثمار المباشر



د. عادل عيسى اليوسفي
عضو مجلس إدارة
هيئة تشجيع الإستثمار المباشر

كلمة رئيس مجلس ادارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الأول لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، متضمناً النشاطات والإنجازات التي قامت بها الهيئة خلال الفترة التي تلت صدور اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لنفاذ قانون إنشائها رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت. حيث صبت الهيئة جهدها منذ صدور القانون المشار اليه على تحضير القرارات واللوائح اللازمة لانطلاق عملها في جذب وتشجيع الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي، ومن ثم انتقلت تباعاً الى ممارسة الأدوار المرسومة لها بما يثبت جدية في العمل والسعي لجذب حصة متزايدة من الاستثمارات المباشرة والترويج للكويت كموطن جاذب للاستثمار لتحقيق الأهداف المنشودة من نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل وتدريب للمواطنين ودعم المؤسسات المحلية.

مما لا شك فيه بأن إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وتوليها للمهام المناطة بها يعتبر خطوة أساسية وهامة على صعيد رسم استراتيجية وطنية للاستثمار توجه التدفقات الاستثمارية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي ودعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومنذ انطلاقة عملها سعت الهيئة بمجلس إدارتها وأجهزتها التنفيذية إلى بلورة أطر العمل التي تعكس أدوارها المتكاملة، التنمية والترويجية والاجرائية والتوعوية، والمضي في مسار تنفيذها اسهاماً منها في دعم للجهود الحكومية المبذولة لتحقيق الأولويات الاقتصادية لدولة الكويت في إطار سياسات مواتية يقود فيها القطاع الخاص قاطرة النشاط الاقتصادي.

وقد ركزت الهيئة في مسار السعي لتحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز التنافسية وبناء رأس المال البشري اللازم لاقتصاد المعرفة والابتكار على بناء قاعدة صلبة من التعاون والتنسيق مع كافة الجهات والمؤسسات المعنية في الحكومة والقطاع الخاص، وذلك تحقيقاً للهدف الأسمى الذي نسعى إليه جميعاً وهو دولة الرفاه واستدامة التنمية.

وقد ترافق انطلاق العمل في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بمرور سلسلة من التحديات شملت تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتراجع أسعار النفط وتداعيات الازمة المالية والمخاطر الجيوسياسية الاقليمية.

وقد استدعى ذلك التوجه نحو طرح سياسات وإجراءات مختلفة لمواجهة التأثيرات المحتملة على الوضع الاقتصادي العام للدولة، مما وضع الهيئة، بكافة طاقمها، أمام مسؤوليات مضاعفة.

وختاماً، يطيب لي بالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة الكرام أن أرفع أسمى آيات التقدير لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وولى عهده الأمين سمو الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظه الله، داعين الله تعالى بأن يوفقنا وأن يسدد خطانا لما فيه مصلحة وطننا الغالي. وبهذه المناسبة لا يفوتني التوجه بالشكر والتقدير الى أعضاء مجلس إدارة الهيئة وكافة العاملين بالهيئة على تعاونهم وجهودهم المبذولة لضمان حسن الأداء وتحقيق الإنجازات الفعالة والسير قدماً نحو مستقبل واعد.

د. يوسف محمد العلي

وزير التجارة والصناعة
رئيس مجلس إدارة
هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

كلمة مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر



تحية طيبة وبعد،

باشرت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر عملها في مطلع عام 2015 في اطار المهام التي نص عليها قانون انشائها رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.

وقد توخى هذا التقرير أن يعكس الدور الذي تقوم به الهيئة خاصة فيما يتعلق بالمهام الموكلة اليها بموجب قانون انشائها، ولاسيما فيما يتعلق بجذب وتشجيع الاستثمار المباشر المحلي والاجنبي، والترويج للكويت كوجه استثمارية وللفرص الاستثمارية المتاحة، واستصدار التراخيص الاستثمارية ومتابعة تنفيذ المشاريع المرخصة، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية ذات الاختصاص. الى جانب تقديم التسهيلات والرعاية المتواصلة للمستثمرين والرد على مجمل الاستفسارات الخاصة ببيئة الأعمال والاستثمار في دولة الكويت، وكذلك دور الهيئة المحوري في قيادة الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وتيسير بيئة أداء الأعمال في البلاد لتعزيز تنافسية الكويت والاخذ بأفضل الممارسات العالمية مواكبة المستجدات في هذا الشأن.

ويستعرض التقرير أهم المحطات التي مرت بها الهيئة خلال فترة التقرير وما تم انجازه بالموافقة على حجم استثمارات مباشرة بقيمة 402.5 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل 1.37 مليار دولار تقريباً) في قطاع الخدمات الحيوي وخاصة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوليد الطاقة، وذلك على أثر دخول اللائحة التنفيذية للقانون حيز النفاذ وصدور القرارات واللوائح ذات الصلة ومنها قرار مجلس الوزراء رقم (75) لسنة 2015 والقاضي بتحديد الأنشطة التي لا يمكن للمستثمر الأجنبي مباشرة العمل فيها في ظل أحكام قانون رقم 116 لسنة 2013 المشار اليه.

وفي مجال العمل الاجرائي، قامت الهيئة من خلال (مركز خدمة المستثمرين) الذي أنشأته لهذه الغاية في إدارة النافذة الموحدة باستقبال نحو 304 زائراً وتلقى نحو 289 مكالمة هاتفية والرد على 3666 بريداً إلكترونياً والتعامل مع 455 موعداً إلكترونياً، وذلك كله لرصد ومتابعة مدى التفاعل من قبل المستثمرين الأجانب والمحليين مع المهام التي تقوم بها الهيئة وقياس مدى اهتمامهم ببيئة الأعمال والاستثمار في الكويت، والعمل على توضيح ما قد يكون غامضاً بالنسبة للمستثمرين والتوعية بالمزايا والضمانات المتاحة وفق ما ينص عليه قانون رقم 116 لسنة 2013. كما تم استلام 700 ملف لشركات خاضعة لبرنامج الاوفست الكويتي الذي تم نقل ادارته الى الهيئة بقرار من مجلس الوزراء الموقر رقم 691 لسنة 2014.

وفي مجال العمل الترويجي قامت الهيئة بعدد من الزيارات الخارجية واستقبال كثير من الوفود والمشاركة في عديد من الفعاليات والمؤتمرات والندوات المتخصصة بمجال عمل الهيئة، وتم إصدار مطبوعات تعريفية بعمل الهيئة ودليل للفرص الاستثمارية وملامح البيئة التشريعية والاقتصادية التي تهتمّ المستثمرين، وكذلك تم الانتهاء من إطلاق الموقع الشبكي ووسائل الاتصال الاجتماعي وتطوير الشعار الخاصين بالهيئة، للتعريف بها وترسيخ هويتها الإعلامية في إطار رؤيتها ومهمتها وتوجهاتها الاستراتيجية. كما استلمت الهيئة التقارير النهائية لدراسة جدوى انشاء المناطق الاقتصادية في دولة الكويت بالاراضي المخصصة للهيئة.

وفي مجال العمل التوعوي عززت الهيئة جهودها في تحسين بيئة الاعمال من خلال رئاستها للجنة الدائمة لتحسين بيئة الاعمال في دولة الكويت التي شكلت من قبل مجلس الوزراء المقرر وتوليها اعداد التقرير الوطني الرسمي لرصد أوجه التحسن في بيئة الاعمال، واجراء اللقاءات المفتوحة لرصد أولويات الاصلاح والمعوقات في بيئة الاعمال. كما وقعت الهيئة عقدا استشاريا مع معهد الكويت للأبحاث العلمية لاجراء دراسة "تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات العالمية".

وحرصاً على تميّز الطاقم الوظيفي والإداري الذي تعمل الهيئة من خلاله، تم المباشرة بعملية التعيينات الجديدة لتغطية الاحتياجات من الموارد البشرية الوطنية الكفؤة والشابة، وتم تقديم برامج التدريب المعززة للقدرات والمهارات المناسبة لتعزيز أداء وكفاءة العنصر البشري المحوري اللازم لعمل الهيئة في اطار مهني ومؤسسي متناغم.

ان إنشاء الهيئة وما استطاعت أن تتجزه خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة من عمرها، لم يأت من فراغ، ولم يكن ليتحقق لولا الرؤية الاستراتيجية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري، ودعمه الكبير والمتواصل للهيئة مع سمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وتوجيهات سديدة من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظه الله، ومعالي وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف محمد العلي رئيس مجلس إدارة الهيئة ومن سبقه من أصحاب المعالي في هذا المنصب.

ويسرني ختاماً بأن أتقدم بالشكر الجزيل الى رئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة وجميع العاملين فيها على تعاونهم والتزامهم الذي دعم مساهمة الهيئة ضمن منظومة الجهاز الحكومي وعزز جهودها المبذولة في تحقيق الاولويات التنموية لدولة الكويت في اطار سياسات اقتصادية مواتية يقود فيها القطاع الخاص النشاط الاقتصادي، وتصب في جهود تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز التنافسية واستدامة التنمية والازدهار.

والله الموفق،،،

د. مشعل جابر الاحمد الصباح
المدير العام



الجزء الأول

هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

الرؤية والمهمة والتوجهات الاستراتيجية



الرؤية

- تميز الكويت كموطن للاستثمارات ذات القيمة المضافة والمحفزة للابتكار.

المهمة

- العمل المتواصل نحو تعزيز التنوع الاقتصادي في الكويت المؤدي الى الاستدامة.

القيم

- تقديم أفضل خدمة للمستثمرين.
- المهنية في الاداء.
- الشفافية في الاجراءات.

التوجهات الاستراتيجية

- تمكين الهيئة كمؤسسة متميزة للقيام بمهامها بالوجه الأفضل.
- توسيع المساهمة في الجهود الوطنية لتحقيق التنوع الاقتصادي.
- جذب حصة متنامية من الاستثمارات المباشرة ذات القيمة المضافة.
- بناء صورة "سمعة" الكويت كموقع جاذب للاستثمار.
- تقديم أفضل خدمة ورعاية مستمرة للمستثمرين.
- تعزيز تنافسية دولة الكويت وتحسين جاذبية بيئة الاعمال.
- احتضان بيئة مواتية للتعليم المستمر (تنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية).

التأسيس

هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، هي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، أنشأت بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت الذي ألغى القانون رقم 8 لسنة 2001 في شأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت الذي كان يحكم أعمال مكتب استثمار رأس المال الأجنبي، وبذلك أصبحت الهيئة خلفاً قانونياً للمكتب وانتقلت إليها كافة أصوله وأمواله وحقوقه والتزاماته.

المهام

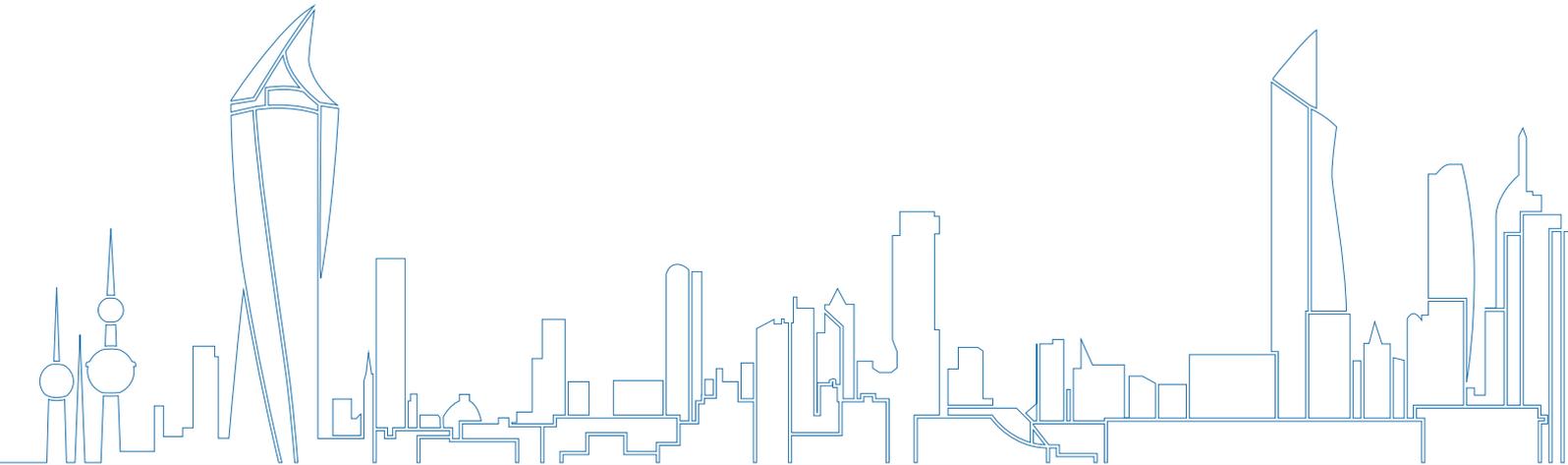
تقوم الهيئة بموجب المادة (4) من قانون تأسيسها رقم 116 لسنة 2013 بمجموعة من المهام والاختصاصات التي تشمل :

- جذب وتشجيع الاستثمار المباشر المحلي والاجنبي،
- الترويج للكويت كموقع للاستثمار،
- التعريف بالفرص الاستثمارية ذات القيمة المضافة،
- استقبال التراخيص الاستثمارية والتعامل مع عملية إصدارها،
- منح وإدارة المزايا والإعفاءات والضمانات للمستثمرين،
- الرد على الاستفسارات وتوفير التوضيحات والمعلومات المتاحة للمستثمرين،
- التعامل مع شكاوى المستثمرين ومعالجة العقبات المحتملة،
- التنسيق مع جميع الجهات المعنية لتسهيل اجراءات ممارسة الأعمال وتعزيز تنافسية دولة الكويت،
- انشاء وإدارة مناطق اقتصادية خاصة بها.

الجزء الثاني

انجازات هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

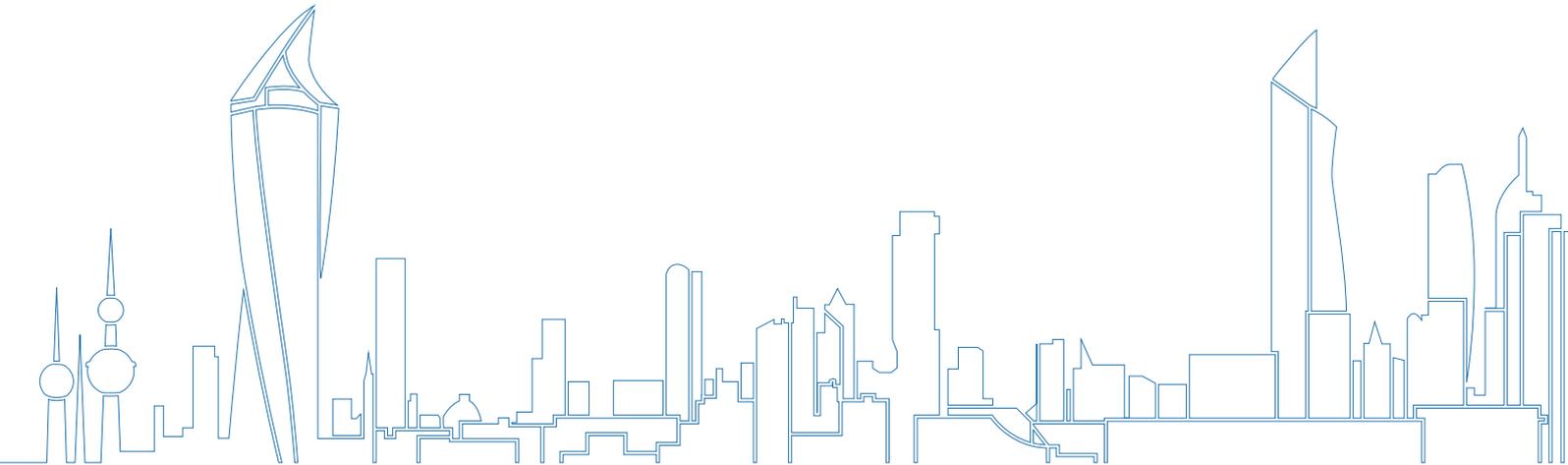
خلال فترة التقرير من 2015/1/1 الى 2016/3/31





الفصل الأول

مجلس الإدارة



نصت المادة (8) من قانون رقم 116 لسنة 2013 على أن اختصاصات مجلس الإدارة تشمل الاتي:

"للمجلس جميع السلطات اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة، وهو الذي يتولى رسم السياسة العامة لها والإشراف على تطبيقها"، وله على الأخص ما يلي:

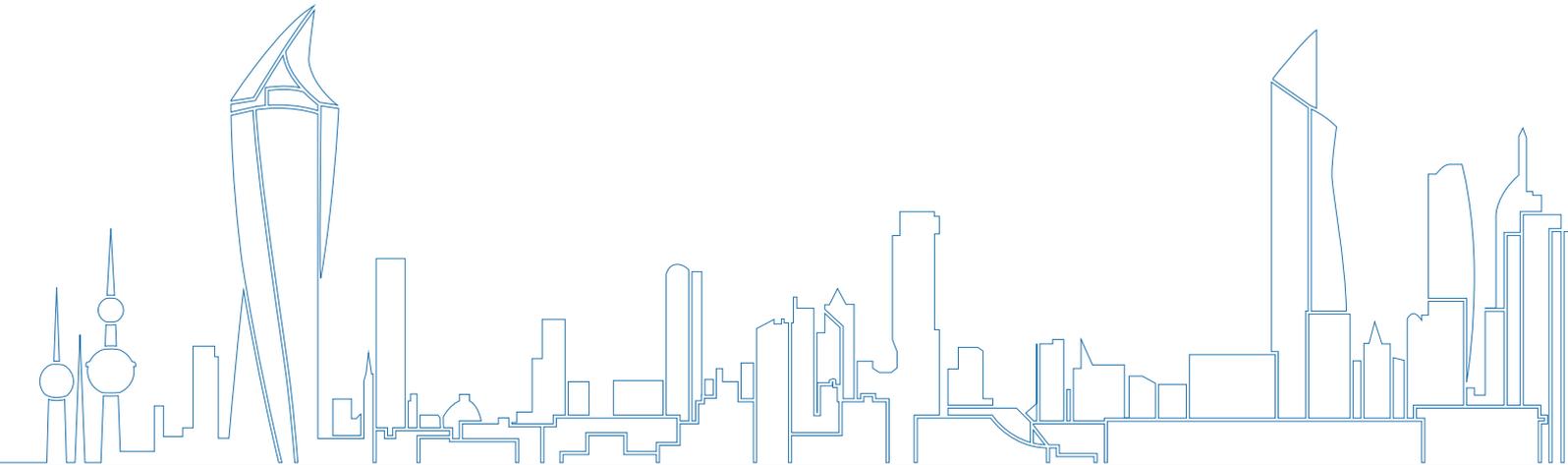
1. وضع الأسس والقواعد والمعايير التي يتم على أساسها تقييم طلبات المستثمرين على اختلاف أنواعها وفقاً لما يقرره هذا القانون ولائحته التنفيذية.
2. وضع الأسس والقواعد للانتفاع من الأراضي والعقارات والقوائم المخصصة للهيئة أو تلك التي تخضع لإشرافها أو لإدارتها.
3. إقرار النظام الداخلي والهيكل التنظيمي للهيئة وإصدار كافة اللوائح الإدارية والمالية والفنية اللازمة لتسيير أعمالها.
4. إقرار مشروع الميزانية السنوية للهيئة وحسابها الختامي قبل إحالتها إلى الجهات المختصة.
5. البت في طلبات الاندماج المنصوص عليها في هذا القانون.
6. توقيع الجزاءات الإدارية والتأديبية المنصوص عليها في هذا القانون.
7. الموافقة على فتح مكاتب للهيئة داخل البلاد وخارجها.
8. وضع معايير الاستفادة من المزايا والإعفاءات الضريبية وفقاً لأحكام هذا القانون.
9. إصدار القرار فيما ترفعه إليه اللجان المختصة من توصيات تتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون.
10. إصدار القرارات اللازمة لتحقيق أهداف هذا القانون وفقاً لأحكامه ووفقاً للائحته التنفيذية.

وفي هذا السياق شهدت الفترة التي يغطيها التقرير الانطلاقة الفعلية لأنشطة الهيئة بعد إلغاء القانون السابق رقم 8 لسنة 2001 ، ونقل كافة أصول وممتلكات وصلاحيات (قطاع مكتب استثمار رأس المال الأجنبي - وزارة التجارة والصناعة) المنشأ بموجبه إلى الهيئة المنشأة بموجب قانون رقم 116 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية. وكانت الهيئة قد استكملت خلال عام 2014 المرحلة الانتقالية لفض الاشتباك مع وزارة التجارة والصناعة وباشرت في المرحلة التأسيسية لاستيفاء المتطلبات القانونية والتنظيمية والإدارية والمالية واللوجستية والمعلوماتية اللازمة لعملها. وقد انتهى مجلس الإدارة إلى عدد من القرارات الأساسية لعمل الهيئة أثناء الاجتماعات التي عقدها خلال فترة التقرير، ومن أبرزها:

القرار	#
<p>الموافقة على اعتماد مشروع الميزانية التقديرية للهيئة للسنة المالية (2016/2017) وتفويض مدير عام الهيئة بإجراء التعديلات المطروحة من قبل الإدارة المالية وتكليفه باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو التنسيق مع الجهات المختصة نحو إقرار ميزانية الهيئة . وتكليف المدير العام باستصدار كتاب من وزير التجارة والصناعة إلى وزير المالية يتضمن طلب المجلس بالرجوع إلى الهيئة في حالة ما إذا رأت وزارة المالية إجراء أي تغيير في مشروع الميزانية لتقوم الهيئة بإجراء التغيير المطلوب قبل إرساله إلى مجلس الأمة .</p>	1
<p>اعتماد نظام اجتماعات مجلس إدارة الهيئة وتكليف المدير العام باستصدار القرار التنفيذي له من وزير التجارة والصناعة، رئيس مجلس إدارة الهيئة .</p>	2
<p>أحيط المجلس علماً بقرار المدير العام رقم (16) لسنة 2016 بشأن آلية منح الإعفاء الضريبي، والتي أقرها المجلس في اجتماعه رقم 3 / 2014 بتاريخ 24 سبتمبر 2014 وكلف مدير عام الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإقراره .</p>	3
<p>اعتماد آلية طرح مشروع المناطق الاقتصادية: - اختيار منطقة العبدلي لتنفيذ مشروع إنشاء منطقة اقتصادية عليها كمرحلة أولى . - تكليف إدارة المناطق الاقتصادية بإعداد الدراسة التفصيلية لمنطقة العبدلي من حيث مراحل التنفيذ والقطاعات المستهدفة ، مع خيارات طرح المشروع .</p>	4
<p>الموافقة على تشكيل لجنة التظلمات المنصوص عليها بالفصل السابع من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت وتكليف المدير العام للهيئة باستصدار قرار تشكيل اللجنة من معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس الإدارة .</p>	5
<p>اقرار التعديلات المقترحة على الهيكل التنظيمي للهيئة بشأن: - إقرار إضافة وحدة تنظيمية إلى الهيكل التنظيمي المعتمد للهيئة باسم (مكتب التفيتش والتدقيق) يتبع مباشرة رئيس مجلس الإدارة . - إقرار التعديل المقترح على الهيكل التنظيمي للهيئة بنقل تبعية إدارة العمليات المقابلة «الأوفست» من (قطاع تطوير الأعمال) إلى (قطاع العمليات الاستثمارية) بذات المهام والاختصاصات، ونقل تبعية إدارة المناطق الاقتصادية من (قطاع العمليات الاستثمارية) إلى (قطاع تطوير الأعمال) بذات المهام والاختصاصات ، وتكليف المدير العام بالتنسيق مع الجهات المختصة، واستصدار القرار التنفيذي لذلك من معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة .</p>	6

الفصل الثاني

التقرير الإحصائي



سجل اجمالي حجم الاستثمار المباشر الموافق عليه ما قيمته 402.5 مليون دينار كويتي (نحو 1.37 مليار دولار) في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والاستشارات.

يبين التقرير الاحصائي تفاصيل العمليات الاستثمارية التي تمت خلال الفترة من 2015/1/1 الى 2016/3/31 والتي غطت مدة 15 شهرا استثنائيا لهذه السنة المالية التأسيسية من عمر الهيئة، وذلك بموجب ما نصت عليه المادة التاسعة من قانون رقم 116 لسنة 2013 "يعد (المدير العام) إحصائية سنوية عن نشاط الهيئة من حيث عدد المشروعات المقدمة إليها، والمشروعات التي تمت الموافقة عليها، والمشروعات التي تم رفضها مع مبررات الرفض ورفعها إلى مجلس الوزراء".

وقد باشرت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر عملها في استلام طلبات الترخيص للاستثمار ومنح المزايا بموجب النماذج المعدة لهذا الغرض بعد دخول اللائحة التنفيذية لقانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت حيز النفاذ اثر نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 15 ديسمبر 2014، واعلنت عن فتح باب قبول الطلبات بتاريخ 29 ديسمبر 2014، وذلك بعد استيفاء القرارات الناظمة لاجراءات العمل، والتي توزعت على قرارات مجلس الوزراء وقرارات وزارية وقرارات مدير عام الهيئة حسبما نص عليه قانون رقم 116 لسنة 2013، وهي:

- قرار وزاري رقم 502 لسنة 2014 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت، الصادر بتاريخ 7 ديسمبر 2014.
- قرار وزاري رقم 503 لسنة 2014 بإصدار قائمة الرسوم المقررة مقابل الخدمات التي تقدمها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، الصادر بتاريخ 7 ديسمبر 2014.
- قرار مدير عام الهيئة رقم 35 لسنة 2014 بشأن أسس وقواعد وإجراءات الترخيص لأفرع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية بدولة الكويت الصادر بتاريخ 9 ديسمبر 2014.
- قرار مجلس الوزراء رقم 75 لسنة 2015 بشأن تحديد قائمة بالاستثمارات المباشرة التي لا تخضع لأحكام القانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت الصادر بتاريخ 1 فبراير 2015.
- قرار مدير عام الهيئة رقم 16 لسنة 2016 بشأن آلية منح الاعفاء الضريبي الصادر بتاريخ 12 يناير 2016.

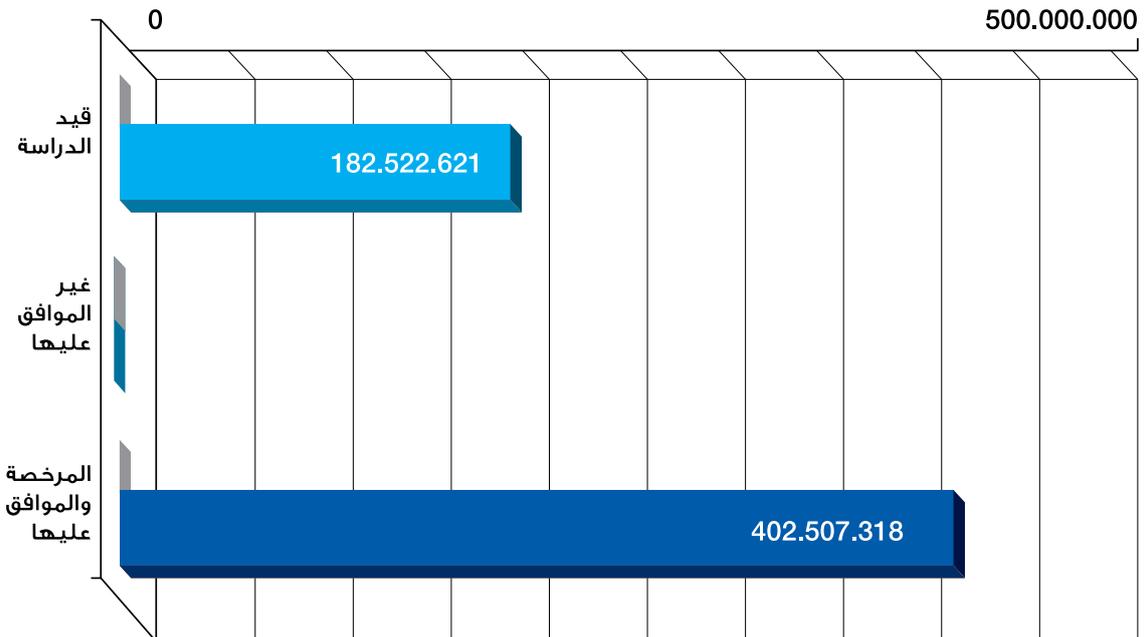
كما تم الانتهاء من اعداد واعتماد كافة نماذج الطلبات المتاحة للترخيص ومنح المزايا (أ/ب/ج/د) لمباشرة العمل ونماذج الايصالات وآلية الدفع (من خلال ك-نت)، ونموذج الدليل الارشادي للدراسة المبدئية التي يتم على أساسها تقييم المشاريع في اطار المعايير الشفافة لمنهجية التقييم المعتمدة.

ويشمل التقرير الاحصائي البيانات التالية:

1. اجمالي حجم الاستثمارات المباشرة الواردة

تلقت الهيئة 14 طلبا للترخيص الاستثماري ومنح المزايا باجمالي حجم استثمار مباشر وارد بلغ ما قيمته 585,029,939 دينار كويتي خلال فترة التقرير، تم الترخيص والموافقة على ما نسبته 68.80 % وما زالت ما نسبة 31.20 % قيد الدراسة، وتركزت هذه المشاريع بنسبة 100 % في قطاع الخدمات في أنشطة تقنية المعلومات والاتصالات والطاقة والاستشارات وجاءت الاستثمارات المباشرة من جنسيات امريكية وهولندية وكندية وسنغافورية وصينية واسبانية.

النسبة	حجم الاستثمار د.ك	العدد	الاستثمارات الواردة
68.8 %	402,507,318	8	الحاصلة على ترخيص استثماري والموافق عليها
0	0	1	غير الموافق عليها
31.2 %	182,522,621	5	قيد الدراسة
100 %	585,029,939	14	الإجمالي



2. حجم الاستثمارات الحاصلة على ترخيص استثماري ووافق عليها

بلغ إجمالي حجم الاستثمار المباشر المرخص له والموافق عليه من قبل الهيئة خلال فترة التقرير ما قيمته 402,507,318 دينار كويتي لثماني شركات أجنبية أسست كيانات قانونية بموجب قانون الشركات الكويتية وحصلت على مزايا تملك حصة ملكية تجاوزت 49 % ووصولاً إلى 100 %، وقد تركزت هذه التراخيص الاستثمارية والموافقات لمشاريع في قطاع الخدمات في أنشطة غطت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والاستشارات، ومن جنسيات هولندية وأمريكية وكندية وإسبانية وسنغافورية.

اسم الكيان الاستثماري	طبيعة النشاط	تاريخ الموافقة	حصة ملكية المستثمر الأجنبي
1 شركة اي بي ام كويت	قطاع تكنولوجيا المعلومات	2015/1/15	100 %
2 شركة هواوي تكنولوجيا كويت	قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2015/3/30	100 %
3 مركز جي اي للتكنولوجيا - كويت	تقديم الحلول المتطورة لصيانة وإصلاح الأعطال في المحطات الكهربائية	2015/5/8	97 %
4 شركة إن تي جي كلارتي نتوركس انك	قطاع تكنولوجيا المعلومات	2015/12/2	100 %
5 شركة مالكا كومينكيشنز جروب	خدمات الاتصالات المرئية والعمليات والتطوير	2016/1/12	60 %
6 شركة تي اس كيه الكترونيكا واي الكتريسيد، أس إيه	خدمات توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وتقديم خدمات هندسية	2016/2/18	100 %
7 سنغلف العالمية برايفت ليمييتد	دراسة السوق والبحث عن فرص استثمارية لبعض القطاعات	2016/2/18	مكتب تمثيلي
8 شركة مجموعة بيركلي للابحاث	إستشارات إدارية	2016/2/18	99 %
إجمالي حجم الاستثمار المرخص له والموافق عليه		402,507,318 دينار كويتي	

- خلق 209 وظيفة للكوادر الوطنية في مستويات إدارية وفنية مختلفة.
- توفير فرص تدريب وتأهيل متميزة.
- نقل التكنولوجيا من خلال النظم والبرمجيات والتطبيقات التقنية المتطورة والمعدات والأجهزة المتخصصة وغيرها.
- تعزيز جهود البحث والتطوير في دولة الكويت خاصة بمجال توليد الطاقة في ظروف البيئة الشديدة الحرارة.
- تحويل نتائج جهود البحث والتطوير الناجحة تجارياً الى صادرات للأسواق المجاورة تعزز تنوع وحجم الصادرات الوطنية.
- التعامل مع شبكات الموردين والموزعين ومقدمي الخدمات محلياً.
- تكوين تجمعات تنافسية في قطاعات او أنشطة جاذبة للاستثمار ومعززة للانتاجية والكفاءة من خلال الترابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية وسلاسل القيمة المضافة للشركات العالمية المرخص لها بما يعود بالفائدة على جهود التنويع الاقتصادي ومسار التنمية الاقتصادية لدولة الكويت.

3. حجم الاستثمارات غير الموافق عليها

لم تسجل قيمة لحجم الاستثمار المباشر غير الموافق عليها خلال فترة التقرير من قبل الهيئة، اذ فقط تقدمت شركة سنغافورية بطلب لافتتاح مكتب تمثيلي في دولة الكويت لإجراء دراسة سوق حول الفرص الاستثمارية المتاحة التي قد تهم المستثمرين السنغافوريين. ولم يوافق على هذا الطلب بتاريخ 6 مايو 2015 بسبب عدم استيفائه لاحد شروط التقديم وتحديد كون الشركة الام حديثة لم تستكمل سنة من انشائها، وبالتالي لا يوجد لديها ميزانية مالية مدققة، بموجب ما نصت عليه المادة 12 من قانون رقم 116 لسنة 2013 وكذلك المادة 16 من اللائحة التنفيذية للقانون وقرار المدير العام رقم 35 لسنة 2014 في شأن أسس وقواعد وإجراءات الترخيص لأفرع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية بدولة الكويت.

4. الأثر الاقتصادي

يتوقع أن تحقق الاستثمارات المباشرة الموافق عليها قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي بحيث ستم متابعة النتائج التشغيلية لهذه المشاريع، للتأكد من استيفائها لهذه المخرجات وسيتم اعداد تقارير متابعة بشأنها، تتمثل بالآتي:



الفصل الثالث

العمليات الاستثمارية



صدور اللائحة السلبية للأنشطة المستثناة من القانون رقم 116 لسنة 2013 بقرار مجلس الوزراء

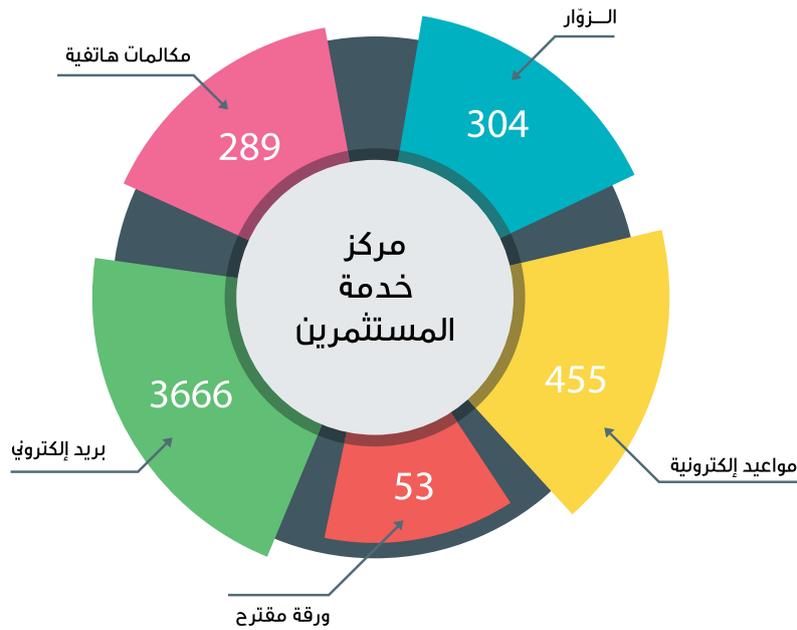
صدر قرار مجلس الوزراء رقم (75) لسنة 2015 بتاريخ 26 يناير 2015 متضمنا الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع لأحكام القانون رقم 116 لسنة 2013. ودخل القرار حيز النفاذ بنشره في عدد الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 1 فبراير 2015، وتم نشره على الموقع الشبكي للهيئة باللغتين العربية والانجليزية. وبأشرت الهيئة تطبيقه بالتعاون مع الجهات المختصة. وتضمن القرار قائمة الأنشطة التالية وفق التصنيف الدولي للأنشطة الصناعية بنسخته المنقحة الرابعة (ISIC rev.4)، وهو التصنيف الموحد الذي اعتمده دول مجلس التعاون الخليجي:

- | | | | |
|--|--|--|--|
| 1
استخراج النفط الخام
(الفرع 610) | 2
استخراج الغاز الطبيعي
(الفرع 620) | 3
صناعة منتجات أفران الكوك
(الفرع 1910) | 4
صناعة الاسمدة والمركبات الأزوتية
(الفرع 2012) |
| 5
صناعة غاز الاستصباح وتوزيع أنواع الوقود الغازية عن طريق أنابيب رئيسية
(الفرع 3520) | 6
الأنشطة العقارية (الباب ل) باستثناء مشاريع البناء للتشغيل الخاص | 7
الأنشطة الخاصة بالأمن والتحقيقات (القسم 80) | 8
اللائحة الخاصة بالإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي (الباب س) |
| 9
أنشطة المنظمات ذات العضوية
(القسم 94) | 10
أنشطة استخدام العمالة بما في ذلك العمالة المنزلية | | |

2. خدمة المستثمرين

شهدت الهيئة خلال العام نشاطا مكثفا في العمليات الاستثمارية والتعامل مع المستثمرين القائمين والمحتملين من خلال (مركز خدمة المستثمرين) الذي يضم كافة الخدمات والمعلومات والتسهيلات اللازمة للمستثمرين وذلك في اطار إدارة النافذة الموحدة بالهيئة، والتي نص قانون الهيئة على وجودها لتسهيل الإجراءات وتحسين بيئة الاعمال.

وفي هذا السياق، استقبل (مركز خدمة المستثمرين) بالهيئة خلال فترة التقرير 304 زائرا 47 % منهم مستثمرين محليين أما البقية فهم من 21 جنسية اجنبية ضمت الولايات المتحدة الامريكية والهند وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان وعدة دول خليجية وعربية.



وتلقى المركز نحو 289 مكالمة هاتفية وردت من مصادر محلية ودولية تم التعامل مع ما جاء بشأنها. كما تلقى المركز نحو 3666 بريدا إلكترونيا تضمنت استفسارات من مستثمرين محتملين ودعوات لحضور فعاليات وبرامج تدريبية ونشرات وبلغت نسبة البريد العام نحو 33 % منها، وقد تمت متابعة الاجراءات اللازمة لكل منها من قبل العاملين في (مركز خدمة المستثمرين). وقام المركز بالتعامل مع 455 موعدا إلكترونيا حجزت من قبل مستثمرين محتملين للالتقاء مع (مدراء الحسابات) في (مركز خدمة المستثمرين) بالهيئة لاستيضاح أمور تتعلق بإجراءات الترخيص للاستثمار واستفسارات

عامه بشأن القانون رقم 116 لسنة 2013 وكيفية تقديم ورقة المقترح وأنواع الكيانات القانونية المسموح بها وملكية للمستثمر الاجنبي بحصة 100 % وتخفيض الحد الأدنى لرأس المال. كما تم تركيب وتطبيق العمل بنظام الطابع الالكتروني اللازم لتحصيل رسوم خدمات الهيئة باستخدام ك - نت. وتلقت الهيئة 53 ورقة مقترح للمشاريع الجديدة خلال فترة التقرير من مستثمرين من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية، كندا، واليابان، الصين، الهند، وعدد من الدول العربية (مصر والأردن ولبنان). وتوزعت مقترحات المشاريع المستلمة على قطاعات الخدمات، والاستشارات، وتقنية المعلومات والشبكات، والطاقة الشمسية، والقطاع الصناعي النفطي، ومصادر الطاقة الجديدة، وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة.

3. اجراءات الترخيص والتعاون مع جهات الاختصاص

تم خلال فترة التقرير تنفيذ الإجراءات المتبعة لتقديم طلبات الترخيص ومنح المزايا بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013 وتقييمها وفق المنهجية المعتمدة. ومن اجل تسهيل إصدار الموافقات للشركات المرخص لها. وفي هذا السياق، تم اجراء نحو 100 زيارة لجهات الاختصاص بشأن وضع ترتيبات للتيسيق المتواصل. وكان على رأس هذه الجهات وزارة التجارة والصناعة التي تم التعاون معها بشأن تسهيل إجراءات اصدار التراخيص التجارية لتأسيس كيانات قانونية بموجب قانون الشركات أو افرع للشركات الأجنبية، وايجاد آلية للربط الالكتروني ، وتوحيد تصنيف الأنشطة الاقتصادية. كما تمثل هذا التعاون بانضمام الهيئة الى فريق العمل الذي شكلته وزارة التجارة والصناعة، ويضم ممثلين عن الوزارة والهيئة والصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتيسيق سوية لتجهيز مشروع النافذة الموحدة الرئيسية لتأسيس الشركات واصدار التراخيص وشهادات القيد بالسجل التجاري.

كما تم التعاون مع وزارة الداخلية لتسهيل اصدار فيزا مباشرة من قبل الهيئة للمستثمرين، وتمت المتابعة مع الهيئة العامة للقوى العاملة بشأن فتح الملفات وإصدار تصاريح العمل واعتماد التوقيع وآلية تقدير الاحتياجات وتقديم التسهيلات الممكنة للمستثمرين المرخص لهم من الهيئة. كما تم التعاون مع وزارة العدل (إدارة توثيق عقود الشركات) لوضع آلية لفتح "مسار سريع" لعقود تأسيس الشركات التي يتم الترخيص فيها. واجريت ترتيبات مع الادارة العامة للجمارك لاعتماد المخولين بالتوقيع على الارساليات الجمركية للإعفاءات الممنوحة للشركات المرخص لها بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013 ووضع آلية

لربط الارساليات الجمركية الكترونيا. وقد استلمت الهيئة موافقة وزارة المالية على مقترح آلية جديدة لربط منح الإعفاء الضريبي بالأداء وحددت اسس التعاون بين الطرفين لتنفيذها حال اقرارها. وتم اتخاذ ترتيبات للتسيق ايضا مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة.



4. آلية ربط الاعفاء الضريبي بالأداء

وضعت الهيئة، بالتعاون مع وزارة المالية، آلية لربط منح ميزة الإعفاء الضريبي بأداء الكيان الاستثماري الذي يتم الترخيص له وفقا للقانون رقم 116 لسنة 2013 ووافقت الوزارة من حيث المبدأ على مقترح هذه الآلية. وقد صدر قرار مدير عام الهيئة رقم 16 لسنة 2016 بتاريخ 12 يناير 2016 لينظم العمل بأحكام هذه الآلية وفق المذكرة المرفقة، والتي تم تحميلها على الموقع الشبكي للهيئة باللغتين العربية والانجليزية. وكان قد تم استحداث هذه الآلية الجديدة لربط الإعفاء من ضريبة الدخل المفروضة على الشركات الاجنبية بالأداء عوضا عن منح الإعفاء الكلي المسبق وذلك بهدف تحفيز المستثمرين لتعظيم الاثر الاقتصادي والاجتماعي الايجابي وتحسين الأداء وزيادة التنافسية.

وتضمن مقترح الآلية احتساب قيمة الإعفاء الممنوح للكيان الاستثماري من خلال قياس اداء الكيان الاستثماري للمعايير الثلاثة التالية:

- نقل وتوطين التكنولوجيا والمساهمة في تنويع القاعدة الاقتصادية.
- خلق وظائف للكويتيين وتوفير فرص للتدريب (اجمالي الإنفاق على رواتب العمالة الوطنية، العدد الإجمالي للعمالة الوطنية، الإنفاق على تدريب العمالة الوطنية).
- بناء المحتوى المحلي (ايجار المقر للكيان الاستثماري، التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المنتجات والخدمات ، استخدام المواد الأولية الخام).

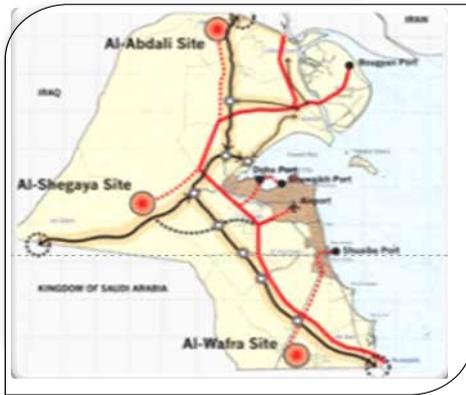
م	المعيار	المقياس	نسبة / قيمة العامل المضاعف المقرر لاحتساب المنفعة السنوية
1	نقل وتوطين التكنولوجيا والمساهمة في تنويع القاعدة الاقتصادية	يقاس من خلال مقياس تقريبي: 1-1 كلفة الأجهزة المتطورة (قيمة مادية)	20 % من القيمة (الأجهزة المتطورة)
2	خلق وظائف للكويتيين وتوفير فرص للتدريب	يقاس من خلال كلفة الإنفاق على الأجور والتدريب للكويتيين وعدد الوظائف	5 أضعاف الرواتب السنوية المدفوعة للعاملة الوطنية
		2-1 إجمالي الإنفاق على رواتب العمالة الوطنية	60,000 دينار كويتي لكل موظف كويتي
		2-2 العدد الإجمالي للعامة الوطنية	10 أضعاف الإنفاق السنوي على تدريب العامة الوطنية
3	بناء المحتوى المحلي عن طريق توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص الكويتي باستخدام المنتجات والخدمات المحلية	يقاس من خلال كلفة إيجار المقر وقيمة العقود مع الموردين المحليين	
		3-1 إيجار المقر للكيان الاستثماري	ضعفي قيمة الإيجار السنوي للكيان الاستثماري المرخص له
		3-2 التعامل مع الموردين المحليين (خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم) للتزويد بالمنتجات والخدمات المحلية أو الاستعانة بالخدمات الفنية والمهنية والاستشارية	ضعفي قيمة العقود السنوية مع الموردين المحليين
	3-3 استخدامات المدخلات من مصادر محلية مثل الموارد الأولية والخام	ضعفي قيمة المدخلات المستخدمة من المصادر المحلية سنويا	
قيمة الإعفاء الممنوح (إجمالي المنفعة السنوية) تساوي مجموع 3+2+1			

5. مشروع دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء المناطق الاقتصادية الكويتية

استلمت الهيئة خلال فترة التقرير دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء المناطق الاقتصادية الكويتية الخاصة بالأراضي المخصصة للهيئة في العبدلي والنعيم والوفرة بمساحة اجمالية تقارب نحو 18 كم مربع، المتضمنة ستة تقارير مرحلية (أ، ب، ج، د، هـ، و) باللغتين الإنجليزية والعربية تغطي كافة الجوانب الاقتصادية والهندسية والبيئية والمالية والقانونية والترويجية.

وقد تم الاطلاع عليها وإبداء الملاحظات النهائية بالتعاون مع البنك الدولي الذي قدم الدعم الفني للهيئة طوال مدة المشروع. كما قامت الشركة الاستشارية (SOM) التي نفذت مشروع الدراسة بالتعاون مع شركة Gulf Consult المحلية بتقديم عرض مرئي لمخرجات المشروع لمجلس إدارة الهيئة لتحديد خيارات المرحلة الثانية من المشروع.

ويعتبر هذا المشروع الحيوي أحد مشاريع الهيئة في اطار خطة التنمية لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية مهمة ترتبط بتحقيق التنوع الاقتصادي لدولة الكويت والمساهمة في توفير أراضي للمستثمرين في القطاعات الحيوية المستهدفة، وتحفيز تكوين تجمعات تنافسية تعزز ترابط مؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة المحلية مع سلاسل القيمة المضافة للشركات العالمية التي تستقبلها الهيئة وترخص لها للاستثمار في الكويت ونقل التكنولوجيا الحديثة. كما قامت الهيئة بزيارات ميدانية تمهيدا للتحضير للمرحلة الثانية من المشروع الى عدة جهات حكومية معنية منها املاك الدولة، هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الهيئة العامة للصناعة، الهيئة العامة للاستثمار، المؤسسة العامة للرعاية السكنية.



AL ABDALI

AL NA'AYEM

AL WAFRA

6. برنامج العمليات المقابلة "الأوفست"

أوقف برنامج "العمليات المقابلة" الأوفست نهائياً بموجب قرار مجلس الوزراء وتكليف الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتنفيذ التزامات الأوفست القائمة حالياً على ضوء الأهداف التنموية وأولويات خطة التنمية.

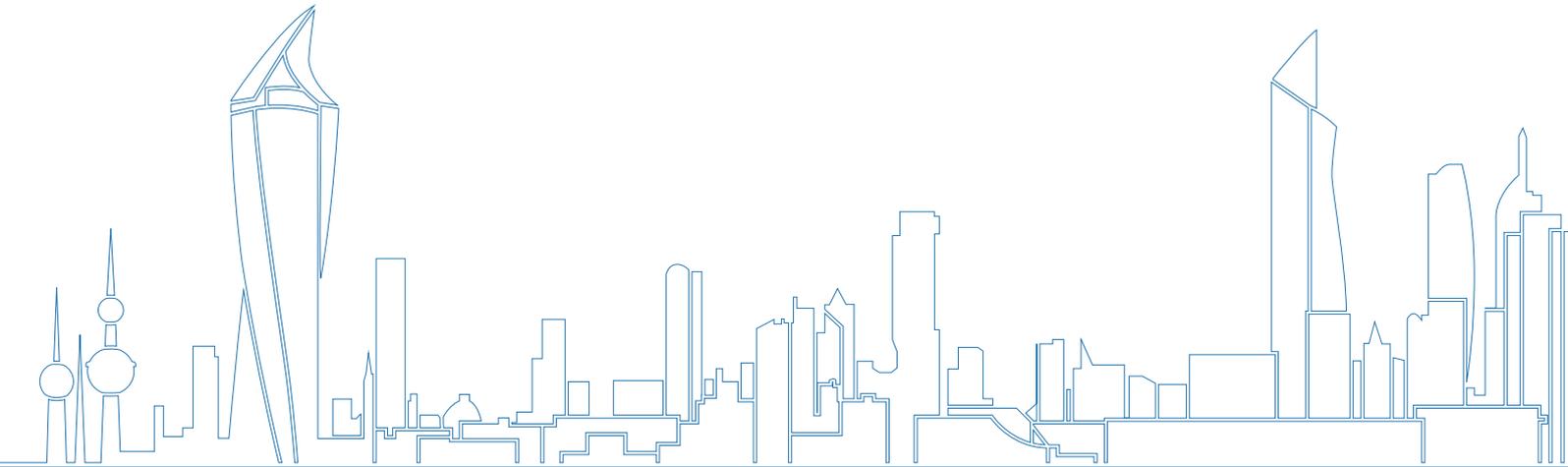
شهد برنامج العمليات المقابلة «الأوفست» خلال فترة التقرير تطورات متعددة بدأت بنقل تبعيته البرنامج من وزارة المالية إلى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم 691 المتخذ في اجتماعه المنعقد بتاريخ 26 مايو 2014، والذي بموجبه كلفت الهيئة بمتابعة تنفيذ الإجراءات الخاصة ببرنامج الأوفست الكويتي نيابة عن حكومة دولة الكويت بالتنسيق مع من تراهم من الجهات المعنية والمختصة. وتلى ذلك قرار مجلس الوزراء رقم (890) المتخذ في اجتماعه المنعقد بتاريخ 7 يوليو 2014، والذي بموجبه تم تعليق العمل ببرنامج العمليات المقابلة «الأوفست». ومن ثم اصدر مجلس الوزراء لاحقاً قراره رقم (1212) في اجتماعه المنعقد بتاريخ 24 اغسطس 2015، بوقف برنامج «العمليات المقابلة» الأوفست وكلف الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتنفيذ التزامات الأوفست القائمة على ضوء أهداف وأولويات خطة التنمية.

وبدورها قامت الهيئة بتشكيل فريق عمل بموجب قرار وزير المالية للإشراف على عملية نقل تبعية برنامج الأوفست من وزارة المالية إلى الهيئة واستلام ومراجعة ومطابقة ملفات برنامج الأوفست الكائنة لدى الشركة الوطنية للأوفست وبلغت 700 ملف، التي كانت قد كلفتها وزارة المالية إدارة برنامج الأوفست قبل نقل تبعيته إلى الهيئة، وتحرير محاضر الاستلام، ورفع تقارير عنها، وتوثيق حالة الملفات المستلمة ورصد الملاحظات والنواقص بها. كما تم خلال فترة التقرير تشكيل لجنة قامت بدراسة ووضع التصورات الخاصة ببرنامج العمليات المقابلة «الأوفست» بتاريخ 1 ديسمبر 2014. وقد أنهت هذه اللجنة الدراسة بتاريخ 30 يونيو 2015 ورفعتها إلى معالي وزير التجارة والصناعة.

كما قامت الهيئة بتنظيم الأمور الخاصة بمتابعة تنفيذ التزامات الأوفست والتعامل مع الشركات الملتزمة ببرنامج الأوفست والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، وتقديم عرض مرئي إلى مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 27 مايو 2015، والإجابة على الاستفسارات والإجراءات الخاصة بالبرنامج ووضعه الحالي والمستقبلي.

الفصل الرابع

الأنشطة الترويجية



تنوعت الأنشطة الترويجية والفعاليات التسويقية التي قامت بها الهيئة خلال فترة التقرير استنادا الى الاختصاصات المكلفة بها الهيئة بالترويج للكويت والتعريف بالفرص الاستثمارية الواعدة واستهداف قطاعات الأولوية. وقد شملت الأنشطة الترويجية للهيئة خلال فترة التقرير الاتي:

1. ملتقى الاستثمار الاول



نظمت الهيئة في 8-9 مارس 2016 مؤتمرها الترويجي الداخلي الأول بعنوان "ملتقى الكويت للاستثمار"، برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وبحضور سمو رئيس مجلس الوزراء و600 مشاركا من 24 دولة وبمشاركة من كبار المسئولين.

ويأتي تنظيم هذا الملتقى في إطار تفعيل الدور الرئيسي للهيئة في الترويج للكويت كموطن جاذب للاستثمار، والتدليل على فرص الاستثمار المباشر المتاحة على مختلف الأصعدة، والتعريف بمزايا البيئة



الاستثمارية الكويتية والمحفزات التي يمكن أن يتمتع بها المستثمرون بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر بدولة الكويت .

2. توقيع مذكرة تفاهم

قامت الهيئة خلال العام بالتوقيع على اول مذكرة تفاهم مع هيئة تشجيع الاستثمار المكسيكية Pro-Mexico خلال الزيارة الرسمية لفخامة رئيس جمهورية الولايات المكسيكية الى دولة الكويت، والملتقى الكويتي المكسيكي في غرفة تجارة وصناعة الكويت بحضور كبار الشخصيات والمسؤولين.



3. لقاءات

استقبلت الهيئة نحو 195 لقاء مع شخصيات متعددة من مؤسسات دولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، مؤسسات اقليمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة)، سفارات (الامريكية والفرنسية واليونانية والبريطانية واليابانية وكوريا الجنوبية والاسترالية والمكسيكية وملاوي وجنوب افريقيا وسوازيلاند)، وهيئات تشجيع الاستثمار (الكورية والمكسيكية والبرتغالية والبريطانية)، ومستثمرين أجانب ومحليين، وجهات حكومية (بلدية الكويت، المجلس الاعلى للتخصيص، ديوان الخدمة المدنية، هيئة مكافحة الفساد، إدارة الفتوي والتشريع، الهيئة العامة للبيئة، وزارة الخارجية، الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب)، ومؤسسات محلية، وقطاع المصارف، وسائل اعلام دولية ومحلية وإقليمية.

4. حملات ترويجية خارجية

حملات ترويجية خارجية في كل من طوكيو ونيويورك وواشنطن ولندن ودبي.



قام وفد من الهيئة برئاسة المدير العام بمهمة ترويجية الى اليابان للالتقاء مع المسؤولين ورجال الاعمال اليابانيين وممثل وكالة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO).

كما قام وفد الهيئة بمهمة ترويجية الى كل من نيويورك وواشنطن بالولايات المتحدة الامريكية وذلك بتنظيم مشترك من السفارة الامريكية في الكويت وغرفة التجارة الامريكية العربية الوطنية وقابل خلالها الوفد في هاتين المدينتين عدداً من كبار المسؤولين ورجال الاعمال الامريكيين ونظرائهم من الكويت، كما تحدث مدير عام الهيئة في قناة فوكس الامريكية عن الهيئة ومستجدات بيئة الاعمال في الكويت.



وخلال هذه الزيارة التقى وفد الهيئة مع فريق اعداد تقرير سهولة ممارسة أنشطة الاعمال في البنك الدولي في واشنطن.



ونظمت الهيئة ملتقى ترويجي استثماري بعنوان "التوعية الاستثمارية عن الكويت 2015 " عقد في لندن، المملكة المتحدة، تحت رعاية معالي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح، بالتعاون مع شركة بينونسولا برس (Peninsula Press) للاستشارات الإعلامية، بحضور نحو 150 شخصية من كبار المسؤولين والمستثمرين من الكويت وبريطانيا وخبراء من منظمات معنية بالتجارة والاستثمار والعلاقات الدولية.

كما نظمت الهيئة ملتقى ترويجي استثماري بمدينة دبي بالتعاون مع وكالة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO) حضره أكثر من 100 شركة يابانية للتعريف بمناخ الاستثمار في الكويت وفرص الاستثمار المتاحة، ويعتبر ذلك أحد النتائج المترتبة على الزيارة الرسمية لوفد الهيئة لليابان في مطلع العام.



5. عروض تعريفية وفعاليات



قامت الهيئة خلال فترة التقرير بتنظيم أربع ندوات قدمت خلالها عروض تعريفية بالهيئة وقانون انشائها رقم 116 لسنة 2013 وبيئة الأعمال في الكويت والمزايا التي تتوفر بها دولة الكويت كموقع جاذب للاستثمار مع شركة ارنست اند يونغ (EY) وشركة برايس واترهاوس كوبرز (PWC) ومكتب التقييمي وشركاه للمحاماة ومكتب أحمد الرويح وشركاه للمحاماة (ASAR).



ومن جهة اخرى نظمت الهيئة في مقرها حلقة نقاشية للتعريف بالآلية الجديدة لربط الاعفاء الضريبي بالأداء بالتعاون مع وزارة المالية وشركة المركز المالي وبحضور ممثلين عن وزارة المالية وشركات التدقيق ومكاتب المحاماة ذات العلاقة وعدد من الشركات المرخص لها من قبل الهيئة والتي تتمتع بالمزايا والاعفاءات التي نص عليها القانون رقم 116 لسنة 2013.



كما قدمت عرضا تعريفيا عن دور الهيئة في جذب الاستثمارات المباشرة في مقر وزارة الخارجية الكويتية خلال المؤتمر الثامن لرؤساء البعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج.



وقدمت محاضرة تعريفية عن الاستثمار المباشر في دولة الكويت لسفراء البعثات الدبلوماسية الأجنبية والعربية في دولة الكويت في مقر معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي.

كما قدمت عرضاً تعريفياً لوفد من الموظفين الجدد في هيئة أسواق المال، وآخر لوفد من المشاركين من الدول العربية في البرنامج التدريبي "أساليب ترويج الفرص الاستثمارية واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر" الذي نظمه المعهد العربي للتخطيط.

ومن جهة أخرى، شاركت الهيئة في تنظيم ثلاثة مؤتمرات هي مؤتمر الصناعيين الخامس عشر الذي عقد في دولة الكويت تحت شعار "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الصناعات الخليجية" مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والهيئة العامة للصناعة وأطراف أخرى، ومؤتمر اليوروموني (Euromoney) السنوي السابع عن الكويت تحت شعار "الابتكار في زمن عدم الاستقرار"، ومؤتمر مشاريع الكويت الحادي عشر الذي نظمته مجلة ميد (MEED).

6. حضور فعاليات

سجلت الهيئة حضوراً نشطاً في عدة مؤتمرات وفعاليات ومعارض ترويجية خلال فترة التقرير ومنها معرض الكويت التجاري الدولي الأول تحت شعار "الكويت قلب العالم التجاري"، والمؤتمر الوطني: وظائف الدولة المعاصرة من منظور الاقتصاد المعرفي وكلاهما تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله، ملتقى تحديات وقصص النجاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت بتنظيم من المعهد العربي للتخطيط، والملتقى الهندسي الخليجي التاسع عشر تحت شعار "الحلول الذكية لمدن المستقبل"، ندوة العلاقة بين الصين والكويت والبناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن، مؤتمر ومعرض الكويت للمسؤولية الاجتماعية، المؤتمر السنوي التاسع عشر للرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (WAIPA) في مدينة ميلانو الإيطالية واجتمعت على هامش الزيارة مع غرفة تجارة وصناعة مدينة ميلان

وزارت جناح دولة الكويت باكسبو ميلان (EXPO Milan)، كما التقت بالقنصل العام لدولة الكويت بمدينة ميلان الإيطالية والسكرتير الثاني في القنصلية. والملتقى الأول حول "تحقيق التميز في قطاع التعليم العالي الخاص في دولة الكويت"، ومعرض (بريطانيا في الكويت) التاسع، ومعرض ومنتدى الحكومة الإلكترونية الثاني (Info Connect) الذي نظمه



الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، والمنتدى الاقتصادي لكبار رجال الأعمال والمستثمرين للجانبين الكويتي والكوري في الكويت، والملتقى الاقتصادي الكوري - الكويتي الذي عقد في العاصمة الكورية سيئول، والملتقى



والملتقى الاستثماري الكويتي - الفرنسي الذي عقد في غرفة تجارة وصناعة الكويت، ومحاضرة نظمتها الهيئة العامة للاستثمار في الكويت حول الابتكار في الخدمات المالية وتأثيره على الاستقرار والنمو، وملتقى ومعرض الاستثمار الدولي في دبي (AIM) الخامس 2015.

7. حضور اجتماعات

حضرت الهيئة الاجتماع الثاني لهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والاجتماع الثاني لوزراء الاقتصاد والتجارة والاستثمار للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وتركيا في دولة الكويت، والاجتماع مع ممثلي البنك الإسلامي للتنمية وممثلي المركز الكويتي البريطاني للأعمال (KBBC).

8. استقبال وفود



استقبلت الهيئة 20 وفدا تجاريا واستثماريا في مقرها وذلك بالتعاون مع وزارة الخارجية وغرفة تجارة وصناعة الكويت للتعريف بدور الهيئة واهدافها وخدماتها لتشجيع الاستثمار المباشر وعرض

الفرص الاستثمارية المتاحة في الكويت. ومن ضمن هذه الوفود وفد تجاري من سنغافورة وأستراليا والمكسيك وضمنه هيئة تشجيع الاستثمار المكسيكية (Pro-Mexico).

وذلك بالإضافة الى وفود من اسبانيا، واليابان، واسكتلندا، والبرتغال وضمنه الوكالة البرتغالية للتجارة والاستثمار (AICEP)، ووفدا من صندوق النقد الدولي (IMF) للاطلاع على مقترحات الصندوق بشأن ضريبة الشركات.

9. مؤسسات اعلامية

تم التواصل والتعاون مع العديد من المؤسسات الاعلامية العالمية والاقليمية والمحلية لاصدار مقالات وملاحق ومقابلات خاصة بالهيئة للتعريف بدورها في تشجيع الاستثمار المباشر والتعريف بمناخ الاستثمار في دولة الكويت، وتشمل:

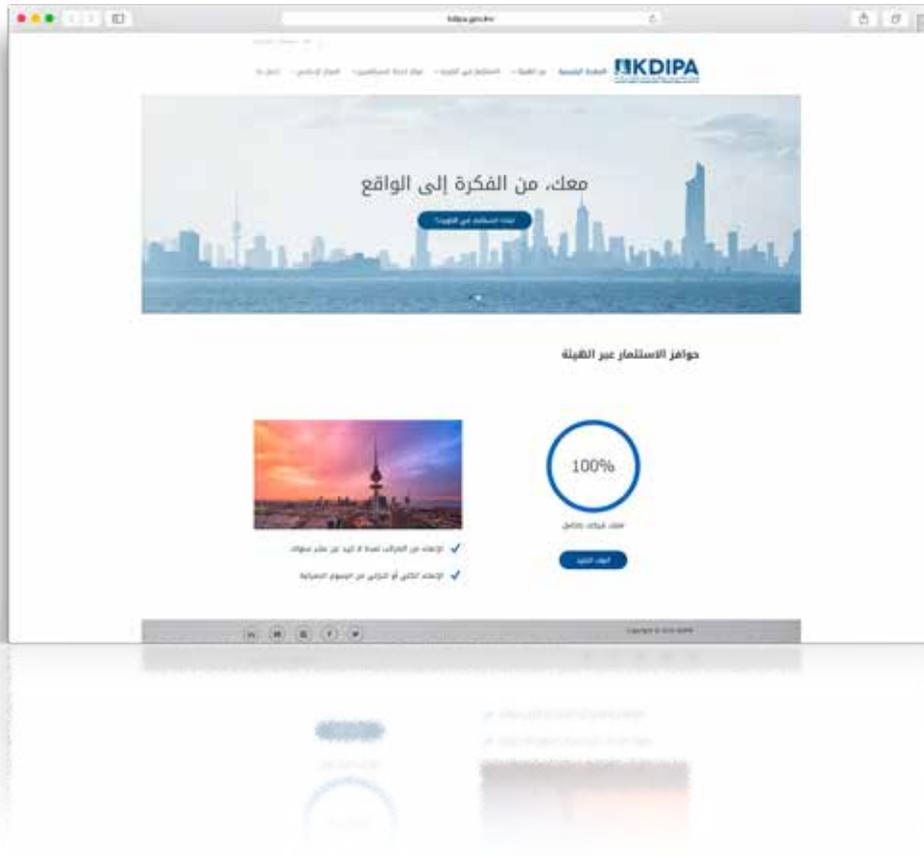
Oxford Business Group	Press Peninsula (PP)	The Oil & Gas Year	The Business Year
Financial Times (FDI Magazine)	the Economist (EIU)	Thomson Reuters/ Zawya	Conway Inc

10. فيلم ترويجي

اعداد فيلم ترويجي خاص بالهيئة للترويج للكويت كموطن جاذب للاستثمار، لاستخدامه في الإعلانات التلفزيونية وأي إصدار مرئي ومسموع.

11. الموقع الشبكي والاعلام الاجتماعي

إنشاء موقع شبكي جديد للهيئة بعنوان www.kdipa.gov.kw، وتحديث بيانات الهيئة وشعارها على الموقع الشبكي ومواقع التواصل الاجتماعي، وما يستجد من أخبار، وتعديل مسمى وقانون هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الجهات الحكومية المعنية، وعمل مقارنة للموقع الشبكي الخاص بالهيئة مع المواقع الأخرى من حيث المحتوى والمقترح إضافته لموقع الهيئة. إضافة الى توحيد اسم الهيئة في مواقع التواصل الاجتماعي، وعمل نظام تحقيق لحساب تويتر الخاص بالهيئة. تحديد المواضيع المخصصة لعمل تصاميم انفوغرافيك (Infographic) لنشرها في مواقع التواصل الاجتماعي لتسهيل وصول المعلومات الاقتصادية للمستقبلين وللجمهور. وتم استخدام كافة قنوات وسائل التواصل الاجتماعي خلال ملتقى الكويت للاستثمار ومواءمتها بصورة مكثفة مع الخطة الاعلامية للترويج للملتقى وابرار دور الهيئة.



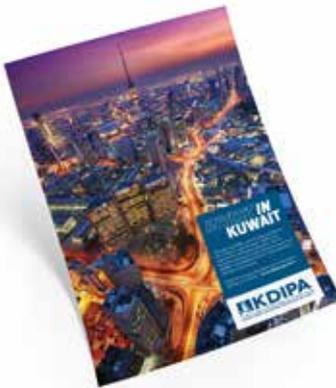
12. مطبوعات واعلانات

اصدار نسخة منقحة من دليل الفرص الاستثمارية المتاحة بالتعاون مع شركة كي بي ام جي (KPMG) الاستشارية وتحميله في الموقع الشبكي للهيئة



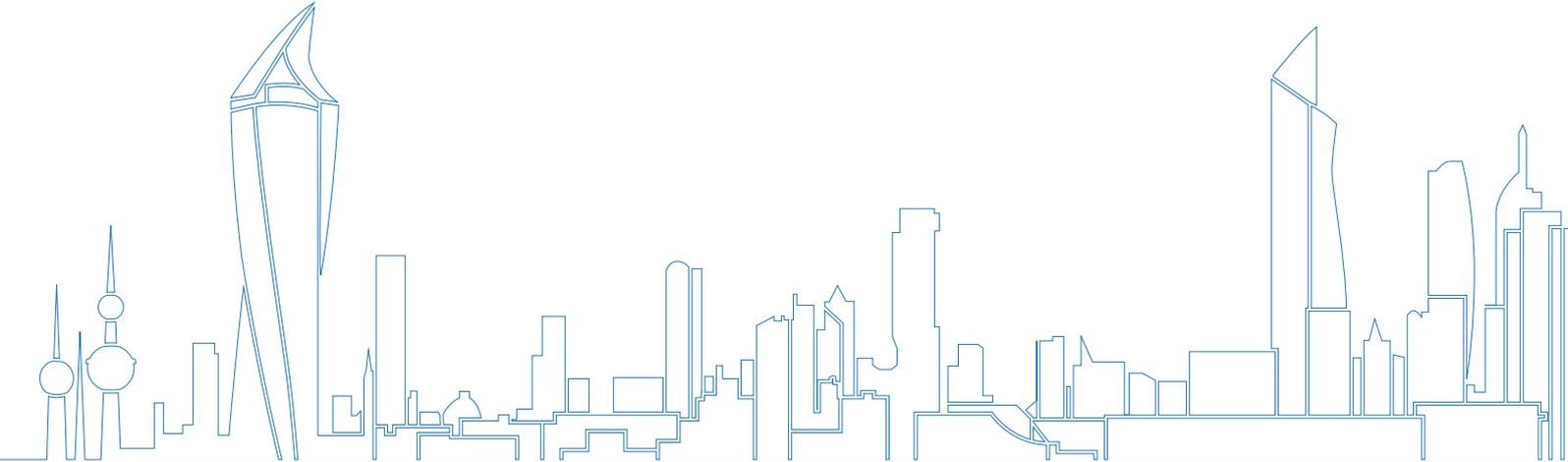
قامت الهيئة بتطوير الهوية المؤسسية لها من خلال تصميم معدل لشعار الهيئة واختيار وطلب واستلام المطبوعات الترويجية والهدايا الخاصة بالهيئة، وتصميم وطباعة الكتيبات الخاصة بالقانون رقم 116 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية باللغتين العربية والانجليزية، ودليل الفرص الاستثمارية المحدث (باللغة الانجليزية)

بالتعاون مع شركة كي بي ام جي للاستشارات (KPMG) ... اضافة الى اختيار واقتناء صور فوتوغرافية عن معالم الكويت لاستخدامها في القنوات الترويجية، وكذلك استلام جناح متنقل مصمم لاستخدامه في المعارض الداخلية والخارجية التي تشارك بها الهيئة. كما قامت الهيئة بتزويد وزارة الخارجية بالمطبوعات الخاصة بالهيئة لتعميمها على البعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج. كما تم نشر اعلانات خاصة بالهيئة في خمسة مجلات أجنبية (The Business, Oxford Business Group, fdimagazine, Year, Sunday Telegraph, Foreign Policy) ومجلتين محليتين (الاقتصادي الكويتي، مجلة اتحاد المصارف) ومجلة اقليمية (مجلة الاقتصاد والاعمال).



الفصل الخامس

أنشطة تحسين بيئة الاعمال



1. تحسين بيئة الأعمال

توسيع عضوية اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الاعمال في دولة الكويت برئاسة الهيئة ورفع التقارير الدورية لمجلس الوزراء الموقر، واعداد التقرير الرسمي الوطني الثاني حول رصد تحسين بيئة الاعمال في دولة الكويت 2016 وتسليمه للبنك الدولي.

قامت الهيئة خلال فترة التقرير، بحكم اختصاصها، بمتابعة موضوع تحسين بيئة الأعمال في الكويت وتعزيز تنافسيتها ورصد تطورات وضع دولة الكويت في المؤشرات الدولية المعنية بذلك. وفي هذا الإطار أعدت الهيئة تقرير تحليلي استعرضت فيه وضع دولة الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2016، بعد صدوره بتاريخ 28 أكتوبر 2015، لتدارس وتبيان التطورات في ترتيب وضع دولة الكويت مقارنة مع 189 دولة في المؤشر، وتتبع أدائها في مكونات المؤشر العشر وفق مقياس القرب من الأداء الأفضل عبر سلسلة زمنية تمتد من تقرير 2010 الى التقرير الحالي 2016، وابرز اهم الاصلاحات التي ساهمت في تحسين بيئة الاعمال في الكويت والتي تمثلت بالأثر الايجابي لتخفيض الحد الأدنى لرأس مال الشركات وفق القرار الوزاري رقم 234 لعام 2015 الصادر بتاريخ 3 مايو 2015.



وكانت الهيئة قد ترأست اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الاعمال في دولة الكويت (اللجنة الدائمة) التي تشكلت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 1551 بتاريخ 18 ديسمبر 2013، وضمت حينها ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة، وزارة الكهرباء والماء، وزارة العدل،

وبلدية الكويت. وقد طلبت الهيئة خلال العام توسعة عضوية اللجنة الدائمة واقرها مجلس الوزراء بموجب قرار 116 بتاريخ 26 يناير 2015 بانضمام ثلاث جهات حكومية معنية أخرى هي الإدارة العامة للجمارك، وزارة المالية (القطاع الضريبي)، وبنك الكويت المركزي. وتلى ذلك اصدار مجلس الوزراء قرار رقم 100 بتاريخ 10 يناير 2016 بإضافة الهيئة العامة للقوى العاملة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط

والتمتية لعضوية اللجنة الدائمة والتي أصبحت تتكون من 9 اعضاء. وتم تكوين فرق متابعة كنقاط للتواصل المباشر لدى كل من هذه الجهات، عقدت لهم الهيئة لقاء تعريفى في 17 يناير 2016 في مقرها.

كما قامت الهيئة في السياق ذاته بإعداد التقرير الرسمي الوطني الثاني في مايو 2015 حول رصد تحسين بيئة الاعمال في دولة الكويت وسلمته الى فريق تقرير بيئة الاعمال في البنك الدولي مصحوبا بكافة المستندات والوثائق والبيانات المطلوبة، وسبق للهيئة أن اعدت لتقرير الرسمي الوطني الأول في مايو 2014. ودعت الهيئة الى عقد عدة اجتماعات للجنة الدائمة للتباحث بالمستجدات والاتفاق على خارطة الطريق للعمل وتحديد أولويات الإصلاح في بيئة الاعمال. ورفعت الهيئة خلال فترة التقرير الى مجلس الوزراء التقريرين الدوريين الثالث والرابع للجنة تحسين بيئة الاعمال في دولة الكويت تنفيذا لنص قرار تشكيل اللجنة الدائمة. كما حضرت الهيئة وأعضاء من اللجنة الدائمة ورشة العمل الخاصة بتحسين بيئة الاعمال في دولة الكويت التي نظمتها مجموعة البنك الدولي لصالح الهيئة في الفترة 11-13 يناير 2015 بالكويت.

كما نظمت الهيئة خلال فترة التقرير لقاءين مفتوحين بين القطاعين العام والخاص بتاريخ 7 يناير 2015 وبتاريخ 19 يناير 2016 للتباحث بشأن العقبات الملموسة ومحاولة التعرف عليها بهدف معالجتها واقتراح الحلول العملية لخلق بيئة اعمال مواتية لجهود الدولة في التنويع الاقتصادي وتحقيق الازدهار المستدام. وقد حضر اللقائين المفتوحين عدد من أعضاء اللجنة الدائمة ونحو 70 من المشاركين في تعبئة الاستبيانات النمطية الخاصة بدولة الكويت والتي دخلت في تقريرى سهولة ممارسة أنشطة الاعمال 2015 و2016 يمثلون مكاتب محاماة وشركات محاسبة وتدقيق وهندسة واستشارات عالمية ومؤسسات محلية ومكتب البنك الدولي في الكويت. كما قامت الهيئة بعد كل لقاء بزيارات ميدانية للمشاركين في تعبئة استبيان سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي بإجمالي 25 لقاء مع القطاع الخاص المحلي تم بعدها إعداد تقرير مفصل متضمنا المشاكل والمعوقات والحلول المقترحة وتحديد أولويات الإصلاح. كما دخلت الهيئة في اتفاقية للدعم الفني مع البنك الدولي بما يخص تحسين ممارسة الأعمال في دولة الكويت.



2. تعزيز التنافسية

تقدمت الهيئة، بحكم اختصاصها، بمشروع «دراسة تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية: قاطرة التحول الى الاقتصاد المعرفي والابتكار».

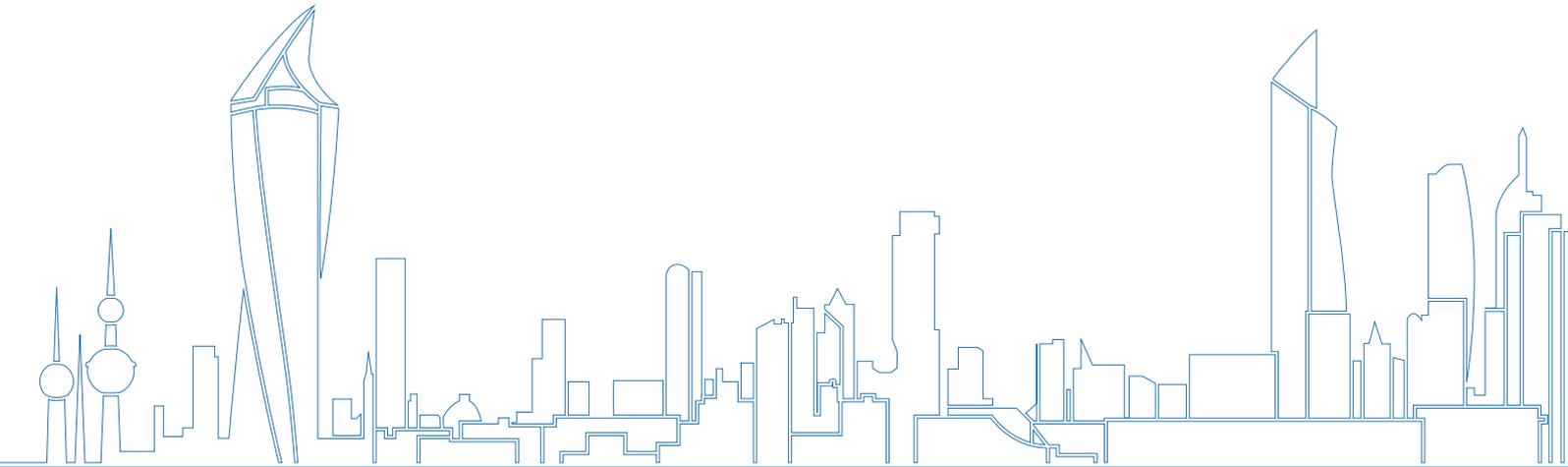
وفي هذا الاطار تعاقدت الهيئة خلال فترة التقرير مع معهد الكويت للأبحاث العلمية كمستشار للمشروع. وكانت الهيئة قد استكملت كراسة الشروط المرجعية الخاصة بالمشروع وقدمتها الى المعهد الذي قدم بدوره عرضه الفني كأساس تم الاتفاق عليه لاعداد دراسة المشروع خلال السنوات الثلاث المقبلة.

كما قامت الهيئة خلال فترة التقرير بالتنسيق مع الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية بمتابعة مشروعين للهيئة، المرحلة الثانية من دراسة الجدوى الخاصة بالمناطق الاقتصادية الكويتية للاراضي التابعة للهيئة ومشروع تعزيز تنافسية دولة الكويت في المؤشرات الدولية، المدرجين في اطار خطة التنمية متوسطة الاجل الثانية (2019/2020-2015/2016) واجراء الاعتمادات الشهرية والفصلية بالنظام الالي وتقديم البرنامج الزمني للخطة السنوية.



الفصل السادس

الانشطة المساندة



1. تنمية الموارد البشرية



حرصت الهيئة على اعداد خطة تدريبية لمتابعة تطوير قدرات ومهارات العاملين فيها، تضمنت برامج خارجية وداخلية، فردية وتعاقدية. وتم وضع دليل شامل للموظف الجديد في الهيئة، اضافة الى برنامج تعريفى لتأهيل المعينين الجدد تزامن مع تعيينهم استعرضت

خلاله مواضيع ذات صلة بالعمل ومنها اللوائح الإدارية، والهيكل التنظيمي، وحقوق الموظف، وبناء هوية الكويت، ووسائل الاتصال الاجتماعي، وصناعة الترويج للاستثمار، ومزايا الكويت كموقع جاذب للاستثمار. كما شاركت الهيئة في الملتقى العاشر لادارات التطوير الاداري والتدريب بالجهات الحكومية، والمؤتمر العربي الثاني للتطوير الإداري والتنمية بعنوان "دور وقوانين الخدمة المدنية في التطوير الإداري" الذي عقد في سلطنة عمان، و"المؤتمر الخليجي لتنمية الموارد البشرية" في الكويت. وقد اعدت دراسة حول القوى العاملة بالهيئة لتحديد الاحتياجات الوظيفية والتخصصات المطلوبة.

وقد استفاد خلال فترة التقرير 133 موظفا من الهيئة من 62 برنامجا تدريبيا محليا ودوليا خلال العام وفق اختصاصاتهم وطبيعة عملهم وذلك في اطار خطة متوازنة شملت المشاركة في البرامج التابعة لديوان الخدمة المدنية بعنوان "التخطيط للقوى العاملة" وبرنامج "نحو تدقيق أفضل" وبرامج القطاع المالي في الجهات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة التابعة لوزارة المالية، مثل " كتابة المذكرات والتقارير المالية" و"اعداد تقديرات الميزانية الحكومية و القواعد المنظمة لها"، وبرنامج " نحو تدقيق افضل " نظمته جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والمشاركة في ورشة عمل تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية في الهيئة العامة للصناعة وعدد من البرامج التي نظمها المعهد العربي للتخطيط ومنها وبرنامج " اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية"، وبرنامج تقييم البرامج والمشروعات التنموية، اضافة الى برنامج سياسة وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر بتنظيم من معهد التدريب المالي والاقتصادي للشرق الاوسط التابع بصندوق النقد الدولي. كما تمت المشاركة في البرنامج التدريبي المتخصص الذي تعده سنويا هيئة تشجيع الاستثمار الايرلندية في دبلن، وبرنامجا للاستثمار الاجنبي المباشر في لندن وبرنامجا لخدمة العملاء في ماليزيا.

2. اتفاقيات دولية وشؤون قانونية



حضرت الهيئة خلال فترة التقرير العديد من الاجتماعات واللجان الثنائية والخليجية التي تدخل بها دولة الكويت، ومنها الدورة الرابعة للجنة العليا بين دولة الكويت ودولة قطر، الدورة الثانية للجنة الكويتية الهنغارية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني، الاجتماع التحضيري

للدورة الحادية عشر للجنة الكويتية المصرية المشتركة، الدورة الثالثة للجنة المشتركة الكويتية التونسية، الاجتماع السادس لمجموعة التوجيه الكويتية البريطانية المشتركة في لندن، والاجتماع السابع في دولة الكويت، الدورة الثانية للجنة العليا الكويتية السودانية المشتركة، الاجتماع السابع للجنة الكويتية العمانية المشتركة، الدورة الرابعة للجنة الكويتية - الروسية المشتركة، الجولة السادسة من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية الصين الشعبية في الرياض، اجتماع المختصين بموضوع النفاذ إلى الأسواق في تجارة الخدمات في اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي، والحوار الاقتصادي السادس بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوربي والذي عقد في مقر المفوضية الأوروبية في العاصمة البلجيكية بروكسل.

كما تم مباشرة العمل في تجميع القوانين الاقتصادية وتحميلها في الموقع الشبكي للهيئة، واعداد عقود ونماذج اتفاقيات ومذكرات قانونية داخلية وتقديم افادات قانونية بالامور ذات الصلة واعداد ومراجعة العقود اللازمة لاتمام اجراءات العمل والممارسات والاوامر التغييرية والتنسيق مع ادارة الفتوى والتشريع، واجراء العديد من المخاطبات والردود على كتب وارده عن طريق وزارة الخارجية وكذلك مخاطبة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتman الصادرات بشأن إبداء الملاحظات على مسودة النظام الأساسي المبدئي لمشروع اتحاد هيئات تشجيع الاستثمار العربية.

3. نظم المعلومات

استكملت الهيئة وضع أسس البنية التحتية المعلوماتية من نقل وتركيب وتشغيل أجهزة الحاسوب والشبكات والسيرفرات والطابعات والفاكسات والهواتف وغيرها، في مقر الهيئة الجديد وفق احتياجات الإدارات والاقسام. وتمت عملية النقل من المقر السابق بتناغم واتساق كي لا يتسبب بأي انقطاع في أداء أعمال الهيئة لحين استكملت إجراءات النقل بالكامل. كما تم ربط الهيئة بالجهات المعنية لتسهيل عملها مع كل من ديوان الخدمة المدنية، وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، والجهاز المركزي لنظم المعلومات. اذ تم تركيب نظام الاوراكل مع وزارة المالية لتشغيل وتفعيل النظام المعتمد من وزارة المالية للجهات الحكومية لمساعدتها في اعداد الموازنات الجديدة وصرف استحقاقات السنة المالية الجارية، وتم تدريب موظفي الهيئة علي النظام من قبل موظفين مختصين من وزارة المالية يتواجدون لدى الهيئة لحين التأكد من سلامة التطبيق. كما تم تركيب نظام متكامل لتشغيل كافة البيانات المتعلقة بموظفي الهيئة مع ديوان الخدمة المدنية الخاصة بصرف الرواتب، احتساب الخصومات والحضور والانصراف والاجازات و المرضيات والبدلات وغيرها. ومن جهة أخرى تم الربط مع عدد من الجهات الحكومية لغرض لتسهيل تقديم الخدمات وتبادل المعلومات فيما يخص طلبات المستثمرين من عملاء الهيئة والمراجعين منها وزارة الداخلية والإدارة العامة للجمارك والهيئة العامة للصناعة. كما تم انشاء التخزين باستخدام الشبكة الداخلية تطوير البنية الداخلية لتأمين الحماية ضد الفيروسات لجميع الأجهزة، وتركيب وتشغيل جميع أجهزة البصمة، وتركيب كاميرات المراقبة و الابواب الالكترونية للحماية الأمنية. وتم توحيد البريد الالكتروني لجميع موظفي الهيئة وتشغيله لتعزيز استخدام وسائل الاتصالات الالكترونية. وانشاء موقع التوظيف الالكتروني وربطه بالموقع الشبكي للهيئة.

4. الشؤون المالية والادارية

تم انجاز عملية الانتقال الى المقر الجديد للهيئة بتنظيم وتدرج لضمان استمرارية العمل دون انقطاع في خدمة عملاء الهيئة من المستثمرين والمراجعين والأطراف الأخرى التي تتعامل معها. وتم نشر الاعلان عن الوظائف الشاغرة لدى الهيئة واستكمال اجراءات التعيين للموظفين الذين استوفوا الشروط واجتازوا الاختبارات والمقابلة الشخصية، كما استكملت الهيئة خلال العام كافة الترتيبات والإجراءات والمشتريات وفق القواعد الإدارية والمالية اللازمة لمباشرة اعمالها كجهاز حكومي، وترتيب أوضاع كافة العاملين من حيث الرواتب والاستقطاعات والاجازات وغيرها، وإعداد قرارات النقل الداخلي للموظفين والنقل للمنتدبين ومذكرات مباشرة العمل وإدخالها في النظم المتكاملة وفق متطلبات ديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية وديوان المحاسبة وهيئة المعلومات المدنية واللجنة المركزية للمناقصات وغيرها من الجهات الحكومية المعنية. والانهاء من إعداد مشروع موازنة الهيئة للسنة المالية 2017/2016 للهيئة وإرسالها إلى وزارة المالية وإعداد الارتباطات اللازمة للعمليات المالية للسنة المالية 2015/2014 و2016/2015 لدفع المستحقات اللازمة ودفع الرواتب الشهرية للموظفين ولتنفيذ الأعمال المطلوبة للهيئة، وإصدار أوامر شراء والوامر التغييرية وتنفيذ طلبات الصرف وطلبات شراء وعقود التعاقد المباشر وطرح الممارسات، وتطبيق نظام الطابع الالكتروني لتحصيل رسوم الهيئة مقابل الخدمات المقدمة. وتشكيل عدد من اللجان وفق احتياجات العمل ومنها لجنة المشتريات، لجنة رفع المستوى الوظيفي، لجنة المقاييس المخزنية، لجنة إعداد تقديرات الميزانية للسنة المالية 2016/2015، لجنة إعداد الحساب الختامي عن السنة المالية 2015/2014، لجنة شؤون الموظفين، لجنة جرد إخلاء الموقع الخاص بالهيئة، واللجنة الفنية التي تشكلت وفق قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 16 لسنة 2011.



برج الحمراء، شارع الشهداء،
مدينة الكويت، دولة الكويت
ص.ب 3690 الصفاة 13037
هاتف: +965 22054050
فاكس: +965 22054035

www.kdipa.gov.kw
info@kdipa.gov.kw

